

مستقبل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في ظل ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية

د. سهام بوغندوسة

أ. إيمان قماص

تاريخ النشر: 2018/06/30

تاريخ القبول: 2018/01/03

تاريخ الإرسال: 2017/07/09

ملخص

تمر المجتمعات العربية بمراحل تغيير سريع وعنيف في بعض البلدان مما أدى إلى خلق أزمات إنسانية واجتماعية؛ يتطلب حلها التدخل الفعال من طرف الباحثين والمفكرين المختصين، لكن واقع الحال يشير إلى أن العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يفترض أن تساهم في تقديم الاستراتيجيات العلمية القادرة على حل تلك الأزمات تعاني هي الأخرى من أزمة اسمها أزمة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، فما السبيل لحلها؟ وللوقوف على تفاصيل هذه الأزمة علينا أن نبحث في أسبابها بهدف إيجاد حلول فعالة. فالأسباب متعددة ولعل أهمها يتمثل في اعتماد معظم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تسييرها على الأساليب الإدارية التقليدية في زمن أصبحت فيه أكبر جامعات العالم تواصل مضاعفة إنتاجها العلمي باعتمادها على أسلوب إدارة الجودة الشاملة.

ولتوضيح هذه المعطيات نحاول طرح مقال موسوم بـ "بمستقبل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في ظل ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية".

Abstract

Pass Arab societies stages Fast and the Furious change in some countries, leading to the creation of a humanitarian and social crises; solutions require active intervention by the researchers and thinkers specialists, but the reality of the situation indicates that the humanities and social sciences that are supposed to contribute to the provision capable of resolving those crises scientific strategies she has called the humanities and social sciences crisis of crisis, what is the way to solve it? To find out the details of this crisis, we have to look at the causes in order to find effective solutions. Multi the reasons but perhaps the most important is to most higher education institutions to adopt and scientific research in the conduct of the traditional administrative methods at the time became the largest universities in the world continues to double its output of scientific method thanks to its reliance on total quality management.

To illustrate this data will provide our intervention tagged the future of the humanities and social sciences in the light of the overall consolidation of institutions of higher education, scientific research and Arab culture of quality.

1. الاشكالية

تسعى دول العالم المتقدم إلى تحقيق التنمية الشاملة في مجتمعاتها ومن أجل تحقيق ذلك تخصص ميزانيات عالية لدعم قطاع البحث العلمي، وبعد التطور الصناعي التكنولوجي الذي عرفه العالم المتقدم أصبح من الضروري دعم الباحثين المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك بهدف تحفيزهم على تقديم دراسات تساهم في حل مشكلات العالم المعاصر التي أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل. ترقية المعرفة والبحث العلمي هدف تحقق بفضل الاعتماد على إدارة الجودة الشاملة اعتماد هذا الأسلوب في إدارة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أدى إلى تصنيف تلك المؤسسات ضمن قائمة أحسن الجامعات العالمية من حيث قدرتها على الإنتاج العلمي. وفي المقابل احتفظت معظم الجامعات العربية بالمراتب الأخيرة كما احتفظت معظمها بأسلوب الإدارة التقليدية ولم تسع للاعتماد على أسلوب إدارة الجودة الشاملة باستثناء بعض الجامعات العربية التي بدأت تحاول ذلك.

وفي ظل افتقاد معظم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية إلى معايير الجودة الشاملة نتساءل هل بإمكاننا أن نتحدث عن تطور العلوم بشكل عام وعن تطور الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص في هذه البلدان؟ الإجابة تبدو واضحة وضوح تلك الأزمة التي تمر بها العلوم الاجتماعية والإنسانية.

هذه الواضحة دفعتنا إلى البحث في موضوع مستقبل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في ظل ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.

وتناولنا لهذا الموضوع انطلق من السؤال المركزي التالي:

هل تساهم إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية في حل أزمة العلوم الإنسانية والاجتماعية؟

وقد تفرع عن هذا التساؤل المركزي التساؤلين الفرعيين التاليين:

- 1- ما أهمية ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية؟
- 2- ماهي آثار اعتماد إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على مستقبل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في العالم العربي؟

2. مفهوم الجودة وأهميتها، ويمكن إبرازهما فيما يأتي:

2-1- مفهوم الجودة، حيث تم تعريفها على النحو التالي:

يعرف (كروسي) الجودة بأنها تشمل تحقيق الشروط التالية:

-الوفاء بالمتطلبات.

-انعدام العيوب.

-تنفيذ العمل بصورة صحيحة من أول مرة وكل مرة.

يعرف إدارة الجودة الشاملة كل من ستيفن كوهن ورونالد يراند (1993) بأنها:

- الإدارة: وتعني التطوير والمحافظة على امكانية المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر.

-الجودة: تعني الوفاء بمتطلبات المستفيد.

-الشاملة: تتضمن تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل بدءاً من التعرف على احتياجات المستفيد وانتهاء بتقييم ما اذا كان المستفيد راض عن الخدمات أو المنتجات المقدمة له¹.

-تعرف إدارة الجودة الشاملة حسب منظمة الجودة البريطانية "هي الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك وكذلك تحقيق أهداف المشروع معا"²

-جودة التعليم حسب رودز Rhodes هي عملية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسين المستمر للمؤسسة³.

-جودة التعليم العالي: عرفت في اتفاق الأمم المتحدة في مؤتمر اليونسكو للتعليم في باريس سنة 1998. "الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلبة، المباني والمرافق والأدوات، توفير الخدمات للمجتمع، التعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً "

2-2- مفهوم ثقافة الجودة

ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر اذ يشير مجموعة القيم والأعراف والاجراءات والتوقعات التي تعزز الجودة في المؤسسة وتسعى إلى تحسينها باستمرار.

هي أيضا مجموعة القيم المرتبطة بالجودة والتي يجري تعلمها بشكل جماعي بهدف تطوير قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف المحيطة وعلى ادارة شؤونها الداخلية (dr.mndouhrefairy.com)

-يعرف ثقافة الجودة فيليب أتكسون بأنها: عبارة عن مجموعة من القيم والسلوكيات والقواعد التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات اذ يؤدي العمل على ترسيخ هذه الثقافة الى شعور الأفراد بحرية المشاركة بأفكارهم والمشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرار واعتبار ذلك بمثابة قاعدة عمل (مجس باتنة).

2-3- مراحل تبني فلسفة الجودة، تتمثل فيما يلي؛

أ-مرحلة التفتيش 1930-1940: ساد الاعتقاد خلال الحرب العالمية الأولى بان عملية التفتيش هي الحل الأمثل لضمان الجودة في المصانع حيث تم من خلاله اختبار أو مراقبة خصائص السلعة ومقارنتها مع المعايير الموضوعية للتحقق من التطابق معها.

ب-مرحلة ضبط الجودة إحصائيا (رقابة الجودة): تم في هذه المرحلة الاعتماد على الأساليب الإحصائية في الرقابة على الجودة لأنه تم الاقتناع بأن التفتيش لم يعد كافيا، تميزت هذه المرحلة بالاستخدام الواسع للمخططات الإحصائية في عمليات المنظمة ومنها الانتاج والجودة.

ج-مرحلة ضمان الجودة: تميزت هذه المرحلة بالسعي الى تحقيق الجودة العالية للمنتجات وقد دفع هذا الأسلوب إلى العمل على تحقيق التنسيق بين العاملين والمدراء في حل المشاكل ووضع التحسينات عن طريق برامج خاصة بالإضافة الى جعل كل فرد في المنظمة يسعى الى تحقيق ما يسمى بالتلف الصفري وقد دعم برنامج المكافآت والحوافز من أجل دفع العمال الى المشاركة الفعلية في تحقيق أهداف المنظمة.

د-مرحلة إدارة الجودة الشاملة: تميزت هذه المرحلة بظهور ادارة الجودة الشاملة جميع أفراد المنظمة في تحقيق النجاح الطويل المدى وذلك من خلال تحقيق رض الزبون وتحقيق المنفعة لجميع أفراد المنظمة وكذلك للمجتمع وقد شهدت هذه المرحلة تطور المواصفات العالمية مما أدى الى توحيد المواصفات العالمية مما أدى الى توحيد المواصفات الوطنية في مختلف دول العالم وذلك للخروج بمواصفات عالمية موحدة ذات شهادة لضمان الجودة نظام (ISO).⁴

3-أهمية ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

مازال العالم العربي لم يقض على الأمية بعد وآخر الإحصائيات تدل عن أن نسبتها تتجاوز 60 مليون شخص بنسبة تعادل 20-25 بالمئة على أساس أن سكان العالم العربي حاليا يصل إلى ما يقارب 300 مليون نسمة⁵، فمن سماتها:

- دعم التطور والبحث العلمي: يقدر عدد العلماء العاملين بالبحث والتطور في البلدان العربية إذا نسبناه إلى عدد السكان في البلدان العربية، يصبح 0,4 في الألف من السكان والذي هو أقل من نصف المتوسط العالمي 0,8 في الألف من السكان. ويوازي إنفاق البلدان العربية على البحث والتطور ما نسبته 0,1 إلى 0,2 بالمئة من الناتج الاجمالي، وهو أقل بسبع مرات عن المتوسط العالمي 1,4 بالمئة وأقل بعشر مرّات على الاقل عن المعدل الاسرائيلي 2 بالمئة.

- المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمتنا العربية وذلك في ظل استمرار الأمية (65 مليون أُمّي) وغياب دور المرأة في مجال الحياة المتعددة، إن حصة المرأة من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا بلغ 42 بالمئة في البلدان الصناعية وارتفاع هذا المعدل في آسيا الشرقية إلى 43 بالمئة وفي أمريكا اللاتينية إلى 32 بالمئة، أما في البلدان العربية فبلغ المعدل 13 بالمئة فقط⁶.

4-السياق المجتمعي ودوره في ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربيّة

سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم نوع من التحليل النقدي للسياق المجتمعي العربي وذلك بالتركيز على أبعاده الثلاثة ثم محاولة تحليل طبيعة تأثير هذه الأبعاد على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.

4-1-البعد الثقافي، وبرز في:

يعرف الجابري الثقافة "بأنها نظرة أمة ما إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه"⁷، هذا التعريف يدفعنا إلى البحث في تصورات العربي للكون، للحياة والموت وللإنسان وذلك من خلال التطرق إلى العناصر الثقافية التالي:

- **التراث الفكري:** يمثل التراث الفكري العربي خلاصة التجربة التاريخية العربية الممتدة من عصرنا هذا إلى غاية بداية نزول الوحي، حيث تفاعلت العناصر الثقافية الإسلامية، اليونانية والفارسية لتشكل بنية الفكر العربي الذي لازال يتفاعل مع مختلف عناصر الثقافة العالمية. وقد قدم لنا الجابري دراساته المعمقة حول

التراث العربي إذ سعى من خلالها إلى فهم الفعل العقلي اللاشعوري الذي أسس هذا التراث فتوصل الجابري إلى أن العقل العربي مكون من ثلاث عناصر متصارعة هي:

البيان، العرفان والبرهان⁸. إذن فالعقلية العربية التي استمر بناؤها قرونا تميزت بمنهجيات معقدة ومتباينة ساهمت في بلورتها العوامل التاريخية والإيديولوجية فتراوحت العقلية العربية في ظل هذه المتغيرات بين اتباعية عقلية ابتداعي، قياسية فقهية، بيانية بلاغية، علمية تجريبية، حدسية صوفية وسحرية غيبية⁹. هذه العقلية العربية ارتبطت بالتخلف في عصر الانحطاط حين اتسمت باللاعقلانية والنظرة السحرية إلى العالم والأشياء وبالنظرة اللاسببية بينما ارتبطت بالتقدم حين اتسمت بالنزعة العقلانية في عصر الازدهار وتأسيس التجريب كأسلوب من أساليب البرهان¹⁰.

إذن لتطور المعرفة العلمية بالوطن العربي علينا أن نشجع النزعة العقلانية ونفتح على ثقافة الآخر الداعمة لحضورنا الفكري والمعرفي في عصر العولمة.

• **الدين:** يمثل الدين أحد أهم العناصر الثقافية المرتبطة ارتباطا وثيقا باكتساب المعرفة وانتشارها فكلما كانت القيم الدينية تدعو إلى الإقبال على الدنيا بتشجيعها على العلم والمعرفة كلما كانت حظوظ التقدم المعرفي عالية في المجتمع.

أثبت الدين الإسلامي أنه دين علم ومعرفة ودليل ذلك هو نجاح المسلمين في إقامة حضارة إسلامية تميزت بالتطور العلمي والمعرفي في مجالات مختلفة كاللغة، الأدب، الفكر، العلوم الطبيعية والرياضيات، لكن تطور العالم العربي المعاصر خاصة في القرون الأخيرة تميز بالتراجع في جميع المجالات وانعكاسا لهذا التراجع أصبح الدين ضحية لرجال الدين فضلوا التواطؤ مع حكام تميزوا بزعزعتهم القهرية والاستبدادية، فلم يفوتوا عليهم فرصة توظيف النص الديني لخدمة مصالحهم أما مصير رجال الدين فهو مصير ابن رشد لما أراد معارضة السلطة ومصير الغزالي عندما أراد خدمته سيطرت الحكام على الدين ورجاله أفرز ظهور جماعات دينية متطرفة لم تزد الوضع إلا تعقيدا، حيث ساهمت في تشويه صورة الإسلام من الداخل والخارج حيث أصبح يرمز للتخلف والجهل والعنف بعد أن كان يرمز للتحضر والعلم¹¹.

• **اللغة:** لكل ثقافة لغة تنتجها فتميز نظام معرفتها عن نظم المعرفة في الثقافات الأخرى لأن المنظومة اللغوية بمفرداتها ونحوها وتراكيبها تؤثر في طريقة رؤية أهلها للعالم وفي كيفية محصلتهم له

وبالتالي في طريقة تفكيرهم¹². أكد الجابري على أهمية اللغة تجعلنا نتساءل عن واقع اللغة في المجتمع العربي. للإجابة على هذا التساؤل يمكننا أن نستعين بهشام شرابي الذي ذكر أنه لم يمارس الكتابة والنشر باللغة العربية في غربته إلا نادرا، وهذا راجع لكونه وعلى غرار المثقفين العرب المهاجرين يعتقد أن الكتابة باللغة العربية في منزلة أدنى من الكتابة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، لأنه لم يكن هناك مقياس أو قاعدة لتقييم الإنتاج الفكري أو الأدبي في العالم العربي إذ يعتبر الأديب أو المفكر معروفا بكم نشره أما التحليل والنقد فلم يكن لهما وجود بالمعنى الدقيق لأن الكتابة النقدية اقتصر على المدح أو الهجاء أو في أحسن الحالات على الوصف والعرض المحليين¹³.

يبين لنا هشام شرابي بأن أزمة اللغة العربية هي أساسا أزمة الفكر الذي يستعمل وينتج هذه اللغة المتأزمة. حل أزمة اللغة العربية يتطلب تدخلا سريعا يساهم في تقوية الدروع اللغوية وتعزيز الخصائص الذاتية

والعملية التي تؤكد سميتها العالمية وقدرتها على استيعاب التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، إضافة إلى توطيد علاقاتها بلغات العالم وباللغات المحلية لحماية الهوية العربية المنفتحة على الآخر¹⁴.

➤ **الثقافة الشعبية:** تشمل الثقافة الشعبية جملة المعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق، القوانين العادات والمعارف الصناعية، وتمثل مجموعة هذه العناصر المتفاعلة فيما بينها خزان لتلك القيم التي تؤكد على أهمية المعرفة وضرورة طلب العلم، كما أن الثقافة الشعبية هي أحد أهم أبعاد الهوية الثقافية الواجب حمايتها من أجل مواكبة ظاهرة العولمة¹⁵. التي تتطلب مواجهتها تجديد الثقافة المحلية لكن هذا التجديد لا يمكن أن يتم إلا من داخل هذه الثقافة بإعادة بنائها لممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها¹⁶.

من خلال عرضنا لعناصر السياق الثقافي العربية سواء ما تعلق منها بالثقافة العالمية أو الثقافة الشعبية نستنتج أن هذه العناصر الثقافية يمكن أن تكون قاعدة لبناء مجتمع متطور من حيث الإنتاج المعرفي، ولحل هذه المشكلات لابد من بدل المزيد من الجهود لحل أزمة اللغة العربية وفتح المجال للاجتهد والإبداع الفكري الحر خاصة في معالجة القضايا الدينية.

2-4- البعد الاقتصادي (البنية الاجتماعية والاقتصادية)

مثلت الحقبة النفطية نقطة تحول اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية جعلت هذه الحقبة من الاقتصاد العربي اقتصادا ريعيا مندمجا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال اعتماده على استيراد الخبرة العالمية التي تسوقها البنوك والشركات المتعددة الجنسيات. لكن استيراد الخبرة الأجنبية قلل من فرص تشجيع الإنتاج المحلي للمعرفة مما أدى إلى وضع البلدان العربية في مأزق الاختيار بين فتح أسواقها للمنتج الأجنبي عالي الجودة وبين غلق أسواقها لحماية المنتج الوطني ضعيف النوعية. وهنا نلاحظ أن خيار الانغلاق يطرح مشكلا آخر هو عدم خلق مناخ اقتصادي تنافسي يجعل المتوج المحلي قادرا على المنافسة. وقد لاحظنا مؤخرا أن انخفاض أسعار النفط قد أدى مباشرة إلى تخفيض ميزانية البحث العلمي والتعليم العالي.

- تمثل مشكلة اللادالة في توزيع الثروة في المجتمع العربي عائقا أمام التطور المعرفي حيث تخلق طبقة الأقلية المالكة للثروة، وطبقة الأغلبية الفقيرة علما أن الطبقة الأولى توجه الرأسمال العربي إلى العالم الخارجي مما يؤدي إلى حرمان البلدان العربية من فرصة استثمار أموالها.

- اختلال توازن الاقتصاد العربي أفرز قيما مجتمعية عرقلت حركة الإبداع الفكري والمعرفي، حيث ضعفت المكانة والقيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم ومثقف مقابل ارتفاع المكانة والقيمة الاجتماعية لأصحاب الثروة المادية، والنتيجة هي حلول الملكية والامتلاك محل المعرفة وهذا ما أدى إلى انتشار ثقافة الإقصاء والتهميش وأصبح مشروع الهجرة إلى بلد يحترم الإنسان وأفكاره حلم المفكرين العرب الذين وجدوا في العالم الغربي بديلا عن الوطن يحتضن أفكارهم وأحلامهم المحاصرة¹⁷.

ولتقديم رؤيا واضحة حول واقع البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي سنحاول تلخيص أهم ملامح هذه البنية في النقاط التالية: النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، البنية الطبقية، القيم الاجتماعية والهجرة. النمو الاقتصادي والإنتاجية: يعتبر في النمو الاقتصادي في الوطن العربي منخفضا كمجمل الناتج الاقتصادي في المنطقة العربية في نهاية القرن العشرين بلغ 604 مليار دولار فيما بلغ الناتج الاقتصادي لإسبانيا 595 مليار

دولار كما أن معدل نمو الإنتاجية سجل في أفضل الدول العربية أداء 4% مقارنة مع بلوغه 15% و 8 بالمائة في كوريا و 6 بالمائة في الهند¹⁸.

ب- توزيع الدخل: يمثل توزيع الدخل مؤشرا هاما يبين لنا مدى عدالة توزيع الثروة في مجتمع ما وهذا بدوره يبين لنا درجة تحقق العدالة الاجتماعية، وهنا نشير إلى أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي هو إحدى الرهانات الكبرى التي يتوقف عليها تحقيق التنمية ومحاربة الفقر وتخفيف الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع وتشجيعهم على التنافس المعرفي بدل التنافس على نهب الثروات وتهريب رؤوس الأموال.

ج- البنية الطبقية: يعتبر دعم الدولة للطبقة المتوسطة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية أسلوبا فعالا يمتص غضب هذه الطبقة ويخلصها من الشعور بالهميش والإقصاء ويساعدها على الاندماج في المجتمع للمساهمة في بنائه، إضافة إلى هذا يجب تفعيل مساهمة الطبقة الثرية في الإنفاق على الإنتاج العلمي بدل سعيها المستمر إلى تجسيد مبادئ الإيمان بقيم الثقافة الاستهلاكية.

د- القيم الاجتماعية: ساهمت ظروف القهر والقمع السائدة في المجتمع العربي بقتل رغبة الانجاز والانتماء، فانتشرت قيم اللامبالاة والاكنتاب السياسي ودُفع المواطن إلى الانطواء والابتعاد عن المساهمة في إحداث التغيير نظرا لمعاناته من سيطرة معايير المحسوبية والعلاقات الشخصية على حساب معايير الكفاءة، هذه الظروف أفرزت نظاما قيميا يعيق بناء مجتمع المعرفة خاصة وأن قيمة رأس المال سيطرت على قيمة العلم والمعرفة. إذا فالمجتمع العربي أصبح يعاني من أزمة قيم تحتاج إلى وضع استراتيجية وطنية تحسّس الفرد العربي على تمثل قيم جديدة كالمثابرة الصبر على العمل والإصرار والابتكار والتخلي عن ثقافة التبعية وعبودية الاستهلاك والتوجه إلى الإبداع والتجديد.

نؤكد هنا أن العوامل الاقتصادية مهمة في إحداث التغيير الاجتماعي لكن القيم والمعتقدات لها أهمية مماثلة في التأثير على هذا التغيير¹⁹.

هـ- الهجرة: شهدت الحقبة النفطية في المجتمع العربي هجرات داخلية من البلدان الغير منتجة للنفط إلى البلدان النفطية واستقبلت هذه الأخيرة كفاءات أجنبية وظفتها الشركات متعددة الجنسيات، وتعد هجرة الأدمغة أخطر أنواع الهجرة التي يعاني منها المجتمع العربي حيث شهدت استفحال هجرة العلماء ذات المستويات العالية والنقل العكسي للتكنولوجيا، إذ توضح الأرقام بين 1998 و 2000 هاجر أكثر من 15 ألف طبيب عربي إلى دول أجنبية، وقد تبين من خلال متابعة هجرة اللذين سافروا إلى الدول الأجنبية لطلب العلم أو العمل فبقوا في المهجر الوقوف على نوع من اللامبالاة لسلطات المهاجر وأحيانا استفزازه كالقيام بإجراءات مقيدة للهجرة مثل منع إصدار وثائق السفر أو تجديدها أو التضييق بالنسبة للكفاءات المقيمة بالداخل أو تلك التي تدرس أو تعمل في الخارج وترفض العودة ، أكثر من ذلك فبعض الدول العربية لجأت بطريقة سخيفة في محاولة لها سد المنافذ التي تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية كمنع الاختبارات المهنية الغربية أو التضييق على العلاقات المهنية²⁰؟ وتعد تكلفة اعداد المجتمع العربي للكفاءات المهاجرة خسارة.

و- تضعف إنتاج المعرفة لذلك يجب التدخل السريع للمصالح المسؤولة من أجل خلق بنية اجتماعية تستقطب هذه الكفاءات وتحفزها على الإنتاج المعرفي الموجه لخدمة الوطن.

3-4- السياق السياسي

وصف الواقع السياسي العربي يبين لنا حقيقة الأزمات التي يعيشها الوطن العربي الذي سيطرت فيه السلطة السياسية على الفكر وعلى النظام الاقتصادي وكذلك على نسق المعرفة بشكل عام، حيث تلعب السلطة دورا أساسيا في توجيه المجال المعرفي وتقدمه أو تخلفه إذ تعمل على تدعيم النمط المعرفي المنسجم مع أيديولوجياتها، فتخضع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين مما يؤدي إلى تخلف المنظومة العلمية التقنية²¹، وخلق أزمة المثقف العربي التي تدفعه إلى خيار الهجرة للتخلص من الكبت الفكري المقترن بالحرمان المادي خاصة وأن معظم المثقفين العرب ينتمون إلى الطبقات الوسطى، هذا الحرمان ساهم في انتشار النزعة الإنتراهية التبريرية عند بعض المثقفين العرب الذين اختاروا الاستسلام أو الصمت تفاديا للوقوع في صراع مع السلطة السياسية²²، خاصة وأن هذه السلطة تهيمن على نشاط المؤسسات العلمية والفنية والتقنية والأدبية وكثيرا ما تسعى هذه السلطات إلى توحيد الأفراد العاملين في مختلف حقول المعرفة إلى خدمة أغراضها المباشرة، فتفرض عليهم برامج العمل والأفكار والشعارات مقابل الموارد التي تمنحها لهم. ويعد تدخل أجهزة الأمن والأجهزة السياسية الحاكمة في التعيينات الخاصة بالمناصب المعرفية، العلمية، الفكرية والأدبية، فتنصب المواليين للسلطة وتقصي المعارضين، هذا الأسلوب القمعي يسيطر على جو الإبداع والحرية فيكون عائقا حقيقيا أمام فرص إنتاج ونشر المعرفة في المجتمع إذا حل هذه المشكلة يجب تكثيف الجهود من أجل القيام بإصلاح سياسي يساهم في نشر قيم العدالة والديمقراطية والحرية المساهمة في تحفيز الإبداع والإنتاج العلمي.

بعد عرضنا وتحليلنا لأهم أبعاد السياق المجتمعي القائم في المجتمع العربي يمكننا التأكيد على أن فرصة المجتمع العربي لبناء مجتمع المعرفة لا تتاح إلا إذا عمل المجتمع السياسي والمثقفين والمجتمع المدني وجميع الشركاء على تكثيف جهودهم لإصلاح المنظومة الاقتصادية العربية من خلال الإصلاح السياسي الذي يشجع الإنتاج المحلي ويوجه الاستثمارات الكبرى نحو القطاعات المعرفية بدل التقوقع حول الاقتصاد الريعي النفطي الذي جعل من الإنسان العربي متهافنا على الثروة المادية متناسيا أن العالم يتقدم لسيطرته على المعرفة المنتجة للثروة لا على الثروة الموجهة لاستهلاك الإنتاج المعرفي الأجنبي.

ومن خلال تقديمنا لما سبق نستنتج بأن السياق المجتمعي في جميع أبعاده غير قادر على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية، حتى وإن حاولت بعض هذه المؤسسات اعتماد أسلوب إدارة الجودة في بعده²³ التقني فإنها ستواجه عراقيل عديدة المناخ السياسي بالإضافة إلى حاجز العنصر البشري وعقليته غير المتشعبة بثقافة الجودة وبهذا الشكل يتحول المورد البشري إلى مقاوم لثقافة التغيير والتجديد المعول عليها في تطوير مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التي ينتظر منها حل أزمة العلوم بشكل عام وأزمة العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بشكل خاص.

بالإضافة إلى السياق المجتمعي المعرقل لنشر ثقافة الجودة هناك مجموعة أخرى من العراقيل يمكننا تلخيصها فيما يلي:

_عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وذلك على عدة مستويات أهمها النمط القيادي، الهياكل والنظم...
_المركزية في اتخاذ القرارات.

5.الآفاق المستقبلية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في ظل ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية

يبين الواقع أن العلوم أن العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تمر بحالة أزمة تعيق تطورها وتمنعها من تفعيل نتائجها البحثية بهدف حل أزمات المجتمع العربي الذي سادته العنف والانحراف والتطرف الفكري كما انتشرت بين أفرادها حالة من الإحباط والقلق أدت إلى تهديد الأمن النفسي والاجتماعي. مشكلات الفرد والمجتمع العربي أصبحت في حاجة ماسة إلى حلول تتكفل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية باقتراحها على أصحاب القرار المطالبين بمنح قطاع التعليم والتكوين العلمي الاهتمام الكافي ودعم مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي لتحقيق الجودة من خلال الاقتناع بضرورة تطبيق نظام الجودة الشاملة في هذه المؤسسات التي يعول عليها في تكوين باحثين ومفكرين قادرين على تشخيص الظواهر الإنسانية والاجتماعية ولتحقيق جودة التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن تتحقق الجودة في مجموعة العناصر التالية:

*جودة عضوية التدريس وطرق التدريس.

*جودة الطالب.

*جودة برامج التعليم والمناهج.

*جودة المباني التعليمية والوسائل والمراجع.

*جودة الإدارة وتتضمن جودة التخطيط وجودة التنظيم كذلك جودة القيادة والرقابة على مختلف النشاطات التي تساهم في خلق ثقافة الجودة والعمل على قياس الأداء ومقارنته بالمعايير،

تطبيق نظام الجودة الذي يجب أن يشمل جميع العناصر السابقة لابد أن يمر بالمراحل التالية:

1-مرحلة تشكيل سياسة الجودة ومتطلباتها وتشمل تديد أهداف نظام الجودة وأليات تحقيقها ونطاقها ومتطلبات تحقيقها.

2-مرحلة ضمان الجودة الداخلية واعداد تقرير التقييم الذاتي ن خلال ²⁴عمليات التخطيط، التنفيذ، الفحص والتصحيح.

3-مرحلة ضمان الجودة الخارجية حيث تقوم هيئة ضمان الجودة بدراسة تقرير التقييم الذاتي والتحقق من النقاط الواردة فيه ومعرفة جوانب القوة والضعف فيه.

المرور بهذه المراحل بشكل ناجح يمكن تحقيق وظائف نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي حسب

A.Stella et M. Mertin

- منح التراخيص بفتح مؤسسات التعليم العالي.
- الرقابة بعد الترخيص.
- الاعتماد ويقصد به تلك العملية التي يتم عن طريقها مراجعة النوعية من الخارج، وتستعمل في التعليم العالي لتفحص الكليات والجامعات والبرامج من أجل ضمان الجودة وتحسين النوعية.
- الاعتراف المهني بالخريجين.
- اعلام الجمهور باعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
- تحقيق الجودة يعتمد على مجموعة من الآليات يمكن تلخيصها فيما يلي:
- 1-التقييم: يتعلق التقييم بوجود أنشطة المؤسسة.
- 2-التدقيق: ويتعلق بفحص آليات ضمان الجودة الداخلية.
- 3-الاعتماد: هو عبارة عن قرار يؤخذ بناء على التقييم والتدقيق.
- ضمان الجودة تكفله مجموعة من الهيئات هي:
- هيئة حكومية مثل الوزارة.
- هيئة شبه حكومية أو هيئة عامة مستقلة.
- هيئة عامة داخل مؤسسة التعليم العالي.
- هيئة تابعة لمجموعات خاصة.

خاتمة

- بعد تقديمنا لمختلف عناصر موضوعنا يمكننا أن نخرج بما يلي:
- الاعتماد على إدارة الجودة الشاملة أصبح ضرورة ملحة لذلك يجب على جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أن تتخلى عن أسلوب الإدارة التقليدية وتتبع خطوات إدارة الجودة الشاملة التي ستساهم في حل أزمة العلوم بشكل عام وأزمة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بشكل خاص.
 - مستقبل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية رهينة لنشر ثقافة الجودة الشاملة في الكليات والمعاهد الخاص بها.
 - تطبيق برنامج الجودة الشاملة لابد أن يشمل جودة عضو هيئة التدريس وطرق التدريس، جودة الطالب جودة برامج التعليم والمناهج، جودة المباني التعليمية والوسائل والمراجع، جودة الإدارة. جودة العناصر السابقة ستؤدي إلى تكوين نخبة من الباحثين المزودين برصيد علمي يمكنهم من المساهمة في جودة البحث العلمي الإنساني والاجتماعي وبالتالي يساهمون في حل جزء من أزمة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
 - وأخيرا ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي يتوقف على تحسين السياق المجتمعي خاصة في بعده
 - الثقافي وكذا في بعده الاجتماعي والاقتصادي.

الهوامش

- ¹ لرقط علي: امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر -المبررات الأساسية-مذكرة ماجستير غير منشورة، اشراف عبد الحميد عبدوني، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 06.
- ² محمود عبد الفتاح رضوان: ادارة الجودة الشاملة المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012، ص 22.
- ³ لرقط علي: مرجع سابق، ص 06.
- ¹ صليحة رقاد:تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أفاقه ومعوقاته، أطروحة دكتوراه غير منشورة، اشراف زين الدين بروش، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 64.
- ⁵ عبد العالي ديلة: مدخل الى التحليل السوسيولوجي (منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة" منشور رقم 2، دار الخلدونية، القبة (الجزائر)، 2011، ص 201.
- حليم بركات: مرجع سابق، ص 957⁶.
- ⁷ محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، مركز الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1991، ص 87.
- المرجع نفسه، ص ص 272-273⁸.
- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص 6⁹.
- محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص 243¹⁰.
- ¹¹ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص 7.
- ¹² محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص ص 141-142.
- ¹³ تركي الحمد: الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي، القاهرة (مصر)، 2007، ص 177.
- ¹⁴ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص 9.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص 11.
- ¹⁶ الحبيب الجناحي: العولمة والفكر العربي المعاصر، دار الشروق، القاهرة (مصر)، 2002، ص 90.
- ¹⁷ مريم سليم وآخرون: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2002، ص 185.
- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص 137¹⁸.
- ¹⁹ أنتوني غيدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005، ص 71.
- ²⁰ عبد القادر رزيق المخادمي: الكفاءات المهاجرة" بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 11.
- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص ص 147-148²¹.
- هشام شرابي: مقدمات في دراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 3، بيروت (لبنان)، 1980، ص 104²².